

أمر ملكي بتشكيل لجنة مركزية لمراقبة نزاهة الانتخابات المغربية

في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة المحلية والوطنية.

وارتباطا بتشكيل اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات، أوضح عبد اللطيف وهي أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة المعارض، أن أهمية الانتخابات المقبلة تتمثل بالأساس في إعطاء النصر الذي أحرزه المغرب على جائحة كورونا، ترجمة سياسية تقود إلى تجديد المؤسسات الدستورية وتقوية أدوارها، ولوضع البلاد على سكة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الذي يامله كل المغاربة.

وقبل أشهر تم تعديل القانون التنظيمي لمجلس النواب، باعتماد تغيير طريقة حساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية بدل عدد المصوتين، والذي توزع من خلاله المقاعد البرلمانية، ومجالس الجماعات الترابية (المحلية)، بعد عملية الاقتراع. وأكد لزرقي، أن "المغرب يحتاج إلى فاعلية إدارية وسياسية بغية تكريس تعددية حزبية عقلانية، فتغيير نطق الانتخاب آله يجب أن تكون لمصلحة الوطنية الجامعة وليس لمصلحة طرف دون آخر".



رشيد لزرقي

التوجه المغربي بإرادة ملكية يروم تقوية دولة القانون والمؤسسات

وخلص البلاغ إلى أنه عملا بفضل المقاربة التشاركية في تدبير الاستعدادات الخاصة بالانتخابات، ستقوم اللجنة المركزية بعقد لقاءات مع قادة الأحزاب بهدف إطلاعهم على سير الترتيبات المتعلقة بمختلف مراحل العمليات الانتخابية، ومن أجل استطلاع آرائهم واقتراحاتهم بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها قبل اعتمادها بصفة رسمية.

وينبغي أن تغطي الانتخابات القادمة مع "المال السياسي المشبوه"، وتوظيف العامل الديني من خلال قوانين انتخابية صارمة ومجتمع مدني واع ومسؤول يكون شريكا في كشف المتلاعبين بمستقبل الوطن، بشكل يظهر الوعي الشعبي المتنامي لفضح كل الفاسدين. وعلى بعد أقل من ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية، وإعلاء العملية الانتخابية زخما سياسيا، دعت الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، والمواطنات والمواطنين غير المسجلين باللوائح الانتخابية، البالغين من العمر 18 عاما لتقديم طلبات تسجيلهم.

ودعا وهيبي، الشباب المغربي إلى "ترجمة مواقفه السياسية في فعل مؤسساتي مثمر، بالتسجيل في اللوائح الانتخابية ليضمن لنفسه حق التعبير السياسي يوم الاقتراع ويجسد حرته في الاختيار ويعاقب من أخل بوعوده والالتزامات تجاهه".

محمد ماموني العلوي

الرباط - أمر العاهل المغربي الملك محمد السادس بتشكيل اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات بالمغرب، والتي تتألف من وزير الداخلية ورئيس النيابة العامة استعدادا للاستحقاقات الانتخابية القادمة، ومن أجل السهر على سلامة العملية الانتخابية والتصدي لكل الممارسات التي قد تسيء إليها.

وتتمثل المهمة الأساسية للجنة، في اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بصيانة واحترام نزاهة العملية الانتخابية، من خلال تتبع سير مختلف مراحل العملية المذكورة، للحفاظ على سلامتها، والتصدي لكل ما قد يمس بها، ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن نتائج الاقتراع وانتخاب أجهزة وهيئات مجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية.

وفي بلاغ لوزارة الداخلية، توصلت به "العرب"، فإن اللجنة المركزية واللجان الإقليمية والجهوية ستباشر مهامها في تنفيذ تام للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ودون المساس بالاختصاصات والصلاحيات التي يخولها القانون للأجهزة التشريعية والإدارية والقضائية.

وأكد رشيد لزرقي أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، أن "هذا التوجه وإبرادة ملكية يروم تقوية دولة القانون والمؤسسات وإلى تقديم صورة جديدة عن المغرب الذي يسير في تعزيز الخيار الديمقراطي ما يساهم في جلب التقدير الدولي والمجتمعي ووضع الثقة في الملكة كحضن لجذب الإستثمارات". وسجل بلاغ الداخلية أنه ويهدف إلى خلق العملية الانتخابية المقبلة وتحسينها على كل ما قد يمس بإبرادة الناخبين والناخبين واختيارهم الحر، فإن اللجان المحلية والإقليمية، ستعمل على تفعيل الإجراءات الكفيلة بضبط المخالفات المتصلة بالعمليات الانتخابية بكيفية فورية كلما توفرت لديها المعطيات اللازمة لذلك وتحريك مسطرة البحث أو المتابعة القضائية عند الاقتضاء.

وأوضح لزرقي، في تصريح لـ"العرب"، أن مصداقية الانتخابات والمؤسسات الناتجة عنها كلها مرتبطة بالمضي قدما في محاربة الفساد السياسي بمفهومه الواسع وإسقاط القيادات الشبوهية، كشرط لإرساء التغيير وإعطاء المصداقية وهو ما يشكل أساس تحقيق التنمية الاقتصادية التي نحتاجها.

وتكتسي العملية الانتخابية لهذه السنة، أهمية كبرى كونها تأتي بعد عشر سنوات من اعتماد دستور الملكة وما حملته من اختصاصات كبيرة لرئيس الحكومة الذي يتم اختياره من الحزب الذي يفوز بالأغلبية، كما أن هذه الاستحقاقات التشريعية والمحلية ستعطي فرصة للمواطن من خلال النمط الجديد للتصويت والتعبير عن رأيه في التطلعات السياسية ومدى مساهمتها

إطلاق سراح نبيل القروي يثير شكوك التونسيين حول استقلالية القضاء

نائب عن قلب تونس: القروي بريء وسيناريو عدم الاطمئنان مطروح



تكتيك سياسي للتوقع في السلطة

تونس يحذون أن يكون القروي في السجن لأن الغوثي سيتحكم في قلب تونس ويوطئها برلمانا، وبالتالي يريد كتلة ضعيفة لأنه سيساومها سياسيا.

وسبق أن أثار الغوثي غضب القضاء بعد تصريحات له بشأن (حليفه) القروي، بسبب اتهامات بتبييض أموال وتهرب ضريبي، اعتبرتها جمعية القضاء التونسيين مسانداً لاستقلالية القضاء.

وعبر المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين عن شديد استغرابه من تصريحات الغوثي بخصوص الملف، واعتبر في بيان صادر عنه أن "تصريحات الغوثي يفهم منها أنها تدخل في سير القضاء ومساس باستقلاله وضغط على قراراته"، معبرا عن رفضه المؤكد لمثل هذه التصريحات ولشكل التعليقات بشأن سير القضية ومآلاتها.

فيما رأت أوساط قضائية وسياسية أن تصريحات الغوثي تعكس محاولته الرامية إلى الضغط على القضاء لحماية شريكه السياسي.

وصرحت قيادات من النهضة على غرار القيادي محمد بن سالم أن "الحركة كانت مرتبهة في السابق لحركة نداء تونس (فازت بانتخابات 2014) واليوم أصبحت مرتبهة لما هو أسوأ وهو حزب قلب تونس".

وأصدرت محكمة النقض الثلاثة قرارا بالإفراج عن المرشح السابق للانتخابات الرئاسية في تونس والملاحق في قضايا تبييض أموال وفساد القروي بعد توقيفه لأكثر من ستة أشهر، على ما أفاد محاميه.

حاجة إلى حليف حتى تستمر من ورائه، ومثلما فعلت مع التكتل الديمقراطي وحركة نداء تونس في السابق، الآن تتخفي وراء قلب تونس كحليف علماني لتصل إلى السلطة ثم تتمكن من مفاصل الدولة، هو حليف رئيسي ولولا كتلة القروي لما وجدت النهضة عدد 109 نواب في البرلمان، وبالتالي هو حليف صلب للحركة، ويبدو أن هناك من في داخل قلب تونس يلعب دورا رئيسيا في إدامة هذا التحالف".

وعلى الرغم من أن إطلاق سراح القروي يخدم مصالح النهضة السياسية في المقام الأول للمحافظة على قلب تونس كشريك متماسك تسعى من ورائه للتموقع والاستمرار في السلطة، فإن هناك مراقبين يعتبرون أن بعض القيادات النهضوية وعلى رأسها الغوثي لا تحبذ أن يكون القروي في حالة سراح، حتى تبقى الكتلة ضعيفة ويسهل للغوثي تطويقها على النحو الذي يراه.

وتساءل المحلل السياسي نبيل الرباعي في تصريح لـ"العرب"، "الغريب في الأمر أن نسبة 99 في المئة من قرارات القضاء تصدر في الأصل، لكن في قضية القروي صدرت في الشكل".

وأضاف "لا يمكن أن نجزم أن العملية ليست حلّة سياسية عند إلقاء القبض على القروي والرجح به في السجن أو عند إطلاق سراحه، إما أن العمليتين مسيستان، أو أن القضاء مستقل في الحالتين"، واعتقد أن "القضاء يلتزم طريقه إلى الاستقلالية".

وأردف "النهضة تعي جيدا حاجتها لكتلة قلب تونس في البرلمان، وهناك العديد من الأطراف من الحركة وقلب

واعتبر نشطاء سياسيون أن عملية إطلاق سراح القروي لا تخلو من طابع سياسي تغذيه المصالح والأهداف للتوقع في المشهد وتصدره، وأعلن هؤلاء أن حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية تسعى للحفاظ على كتلة قلب تونس كداعم سياسي في البرلمان وحليف "إستراتيجي" في حكومة المشيبي المتخطة في الأزمات والمشاكل. وطرح خروج القروي من السجن نقاط استفهام عدة، خصوصا بعد تصريحات الغوثي الذي أكد في وقت سابق خروجه "معززا مكرما"، ما يجعل استقلالية الجهاز القضائي تحت المجهر.

وأكد ناجي جلول الأمين العام للاتلاف الوطني التونسي "رأينا في بعض الأحيان قضاء مستقلا، ولكن الغريب وما يطرح نقاط استفهام عديدة هو تصريح رئيس حركة النهضة والبرلمان الغوثي عندما قال القروي سيخرج معززا مكرما من السجن، مع ما يوجه للقيادي في الحركة نورالدين البحيري واتهامه بالتحكم في القضاء، كلها عوامل تجعل الشكوك تحوم حول المسألة".

ولمخ في تصريح لـ"العرب" إلى التدخل السياسي في المسألة، قائلا "رغم أن استقلالية القضاء مكسب ثمين لكن تصريح الغوثي يثير الجدل، وسجن القروي أيضا حسب ما يشاع وراءه طرف سياسي معين (يوسف الشاهد)، وعلى وزير العدل أن يوضح ذلك، لافتا "هناك مناخ من انعدام الثقة في الفاعلين السياسيين، وهذا لا يساعد البلاد على تحقيق الاستقرار السياسي". وفي سؤاله عن مدى استفادة النهضة من عدمها من إطلاق سراح القروي، قال جلول "للأسف الشديد النهضة دائما في

أثارت عملية إطلاق سراح رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي جدلا سياسيا واسعاً في الأوساط السياسية التونسية، لجهة طبيعة المسارات القضائية والعقدية المتعلقة بالقضية. وفيما يقر مراقبون بمبدأ استقلالية القضاء ونزاهته، يذهب آخرون إلى كون العملية لا تخلو من صبغة سياسية تلعب فيها حركة النهضة دورا جوهريا.

خالد هدوي

تونس - عبرت قيادات من حزب قلب

تونس (علماني)، حليف حركة النهضة الإسلامية في حكومة هشام المشيشي، عن تخوفها من المسارات القضائية في علاقة بقضية رئيس الحزب نبيل القروي الذي أطلق سراحه الثلاثاء، ولم تخف تلك القيادات الشكوك التي تحوم حول استقلالية القضاء، في وقت تباينت فيه آراء المراقبين حول الإجراءات المتخذة في إطلاق سراح القروي بين من يقول إنها سليمة ومن يعتقد أنها مسيسة ومرتبطة بنفوذ النهضة.

وأكد النائب عن قلب تونس بالبرلمان جوهري المغربي أن "رئيس الحزب نبيل القروي تعرّض إلى مظلمة بدأت منذ الحملة الانتخابية في 2019، وكنا ننصّر نوايا التصويت لكن خلقت قضية الفساد ضده وهي قضية وشاية بالأساس".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "حملة التشويه التي طالته تسببت في خسارته للانتخابات الرئاسية، وكنا ننصّر نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية بـ90 مقعدا فأصبح لنا 38 مقعدا".



نبيل الرباعي
الغوثي يجب أن يكون القروي مسجوناً ليساوم قلب تونس

وتابع "القروي كان محتجزا ودائرة التعقيب انصفته، ولنا ثقة في الرجل ولا بدّ من مصالحة سياسية شاملة في البلاد تتّم فيها عدة مراجعات، ونحن واثقون من براءة القروي ونظافة يده، ومن يريدون غير هذا سيجدون أمامهم قيادات صامدة".

ولم يخف المغربي سيناريو التخوف وعدم الاطمئنان للمستقبل وما يمكن أن يحمل من مفاجات، قائلا "السيناريو في المطلق مطروح".

مخاوف سودانية من خطورة ترحيل المرتزقة الأجانب بأسلحتهم من ليبيا

وعلى رأسها المرتزقة والهجرة غير الشرعية وأمن الحدود ومكافحة أعمال التهريب والجريمة المنظمة، بما يساهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في البلدين".

ومنذ إعلان البعثة الأممية إلى ليبيا في 5 فبراير الماضي عن اتفاق لوقف إطلاق النار وتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، عاد ملف المرتزقة الأجانب في ليبيا إلى واجهة الأحداث، وسط مطالبات دولية بسحب تلك العناصر من ليبيا، واحترام خارطة الطريق الأممية التي ستقود البلاد إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر المقبل.

وحسب تقديرات البعثة الأممية إلى ليبيا يوجد نحو 20 ألفا من القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، وهو ما يعتبر انتهاكا للسيادة الليبية. وتحتفظ تركيا بقوات على الأرض إضافة إلى الآلاف من المرتزقة الذين أرسلتهم من سوريا إلى غرب ليبيا، وهو ما يزيد من توتر الأجواء في بلد يسعى تدريجيا إلى إعادة الاستقرار وتوحيد مؤسساته.

وفي 16 مارس الماضي تسلمت قيادة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر المقبل.



نجلاء المنقوش
قضية إخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا أصبحت ملحة

وقالت وزيرة الخارجية الليبية إن "قضية إخراج المرتزقة الأجانب أصبحت ملحة بسبب الظروف الأمنية في ليبيا، واهتمامها بتحقيق الاستقرار والأمن في الجنوب الليبي"، كما أكدت على "أهمية جلوس دول الجوار وأصدقاء ليبيا للبحث عن حلول مشتركة لهذه القضية".

وشددت المنقوش على أن "هناك حاجة ماسة إلى العمل مع السلطات السودانية، وتوحيد الجهود تجاه القضاء ذات الاهتمام المشترك، بما يساهم في معالجة العديد من الملفات،

وحذرت المهدي من "خطورة إعادة المرتزقة إلى بلادهم بأسلحتهم، لما يمثله ذلك من تهديد لدول المنطقة".

ومن أبرز الملفات على طاولة حكومة عبدالله حمدوك، وهي أول حكومة في السودان منذ أن عزلت قيادة الجيش في 11 أبريل 2019 عمر البشير من الرئاسة (1989 - 2019)، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.

وعبر حمدوك مؤخرا عن مخاوفه من تشظي بلده وانقسامه بسبب تدور الأوضاع الأمنية، في ظل "أجواء تنذر بالفوضى وإفخال البلاد في حالة من الهشاشة الأمنية".

ويواجه السودان، وفق توصيف حمدوك، "ظروفا قاسية تهدد تماسكه ووحدته، وينشر فيها خطاب الكراهية وروح التفرة القبلية".

وتضغط السلطات الليبية ودول إقليمية وغربية لإخراج المرتزقة الأجانب من البلد الغني بالنفط، الذي يشهد منذ أشهر انفراجا سياسيا على طريق إنهاء النزاع.

تطورات أزمة سد "النهضة" مع إثيوبيا. وتطالب القوى الدولية والإقليمية بضرورة إخراج المرتزقة من ليبيا، حيث بات وجودهم عائقا أمام نجاح العملية السياسية في البلد المنهك من الحرب.

ولعدة سنوات، عانت ليبيا من صراع مسلح، فبعد من دول عربية وغربية ومرتزقة، يتردد أن بعضهم من إقليم دارفور غربي السودان، قاتلت حكومة الوفاق الوطني السابقة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وقالت الخارجية السودانية في بيان لها إن "الاجتماع (بين الوزيرين) ناقش قضية المرتزقة الأجانب في ليبيا".

وأكدت الوزيرة السودانية على "أهمية أن يُنظر إلى هذه القضية باعتبارها جزءا من الأمن الإقليمي، وأن يتم التفكير والتباحث حول البات لحفظ السلام والتسريح وإعادة دمج هؤلاء المسلحين واستيعابهم في مشروعات تدعم الاستقرار في بلادهم".

وجاء ذلك خلال لقاء بين وزيرة الخارجية السودانية مريم المهدي ونظيرتها الليبية نجلاء المنقوش في العاصمة القطرية الدوحة، على هامش اجتماع وزاري عربي طارئ يطلّب من مصر والسودان، لبحث



سحب المرتزقة يهدد أمن المنطقة